الأبحاث والدراسات

127

خلاصة انطباعات ومشاهدات ابن جريس في بلاد بني شهر وبني عمرو (*)

أ. د. غيثان بن علي بن جريس

(*) دراسة منشورة في كتاب : بلاد بني شهر وبني عمرو خلال القرنين (١٣ – ١٤ هـ / ١٩ – ٢٠ م)، لغيثان بن جريس (الطبعة الرابعة) (الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٤١ هـ/٢٠٢٠)، ص ص ٣٥١ – ٣٥٨ .

٨ القسم الثامن

خلاصة انطباعات ومشاهدات ابن جريس في بلاد بني شهر وبني عمرو

الحديث في هذه الجزئية عن الديار التي تحمل عنوان كتابنا : **بلاد بني شهر وبني عمرو خلال القرنين (١٣-١٤ هـ / ١٩-٢٠م)** هي في الأساس ناتجة عن مزيج من قراءتنا وأبحاثنا في جنوب البلاد السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية ، فلقد اطلعنا على عشرات الكتب ، والوثائق ،والمخطوطات العربية ، والمراجع والدراسات الأجنبية بل شاهدنا العديد من النقوش ، والرسومات الصخرية ، بالإضافة إلى صور فوتوغرافية عديدة قديمة وحديثة ، ناهيك عن الروايات الشفوية ، والأمثال والأحاجي ، والأشعار المتنوعة التي نسمعها من الأوائل ، وجميع هذا الموروث يعكس الوجه التاريخي والحضاري الذي كانت تعيشه أجزاء جنوب الجزيرة العربية وبخاصة ما قرأنا في تلك المصادر وله علاقة مباشرة بجنوب البلاد السعودية مثل : جازان ، ونجران ، وعسير ، و الباحة .

وقبل الحديث عن بعض مشاهداتنا في بلاد بني شهر وبني عمرو فإننا نؤكد على وجود بيئة خصبة للباحثين والدارسين في هذه المناطق الأربع الآنفة الذكر ، ووفرة المعرفة لاتنحصر في المجالات التاريخية والفكرية وإنما تشمل جوانب عديدة علمية وأدبية ، ونأمل من جامعة الملك خالد في أبها والجامعات الجديدة التي صدرت قرارات تأسيسها في كل من جازان ونجران والباحة أن تولي هذه المناطق اهتماما جاداً ، فتؤسس المراكز العلمية البحثية التي تستطيع من خلالها إثراء البحث العلمي ، وتسعى إلى استقطاب الكوادر البشرية الجيدة التي تسير بالبحث العلمي إلى الأمام ، وأن يبذل القائمون على هذه الجامعات كل الجهد لتوفير الدعم المادي الذي هو أساس نجاح البحث العلمي ، مع الحرص على توفر إدارة علمية واعية تدرك أهمية جميع فنون المعرفة دون التحيز لعلم دون الآخر .

ومن خلال جولاتي في بلاد بني شهر وبني عمرو منذ نعومة أظفاري ، ومشاهدة المتغيرات التي طرأت على هذه البلاد ، مثلها مثل غيرها في جميع أنحاء البلاد السعودية، فإنني أورد انطباعاتي ووجهات نظري في هذه المحاور التالية :

١- شاهدنا في الثمانينيات من القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي التشكيلة الإدارية التي تعيشها هذه البلاد ، وقرأنا التطورات التاريخية التي مرت بها خلال القرون السابقة ، فتأكدت لنا الجهود المبذولة من الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل وأبنائه من بعده ، عندما سعوا إلى إيجاد الأمراء الناجحين في أبها حاضرة عسير ، وهم بدورهم اتصلوا بأعيان وشيوخ وعرفاء القبائل الذين ساعدوهم في حفظ الأمن والقضاء على حياة الفوضى في ربوع البلاد ، فتجدهم يسعون إلى الاتصال بأمراء الملك عبد العزيز في أبها ثم المشاركة مع رجال قبائلهم في الجهاد والغزوات التي كان يأمر بها الملك عبد العزيز ، ومن تلك الغزوات على سبيل المثال: حملتا الأميرين سعود

وفيصل ابني الملك عبد العزيز التي أرسلت إلى جازان ونجران وأجزاء من بلاد اليمن عام (١٣٥٢-١٣٥٣هـ/ ١٩٣٣/١٩٣٤م) (العقيلي ، المخلاف (١٤٠٢هـ) ١١١٣/٢، ١١٣٢) ، وكان لعموم رجال الحجر (بنو شهر وبنو عمرو وبللسمر وبللحمر) مشاركة بها ، وقد فصلت الحديث فيها بعض الوثائق والمراجع المختلفة ، ويذكر العقيلي (ج٢ /١١٦٢) أحداث جبال الريث وكيف تصدى لها أمراء عسير وجازان وقادوا لها ثلاث حملات عام (١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م) ، و (١٣٦١هـ / ١٩٤٢م) ، و (١٣٧٥هـ /١٩٥٥م) ، وكان لرجال بني شهر وبني عمرو مشاركة واضحة في تلك الحملات التي استطاعت القضاء على تلك التمردات ، وبالتالي خضوع عموم مناطق جنوب البلاد السعودية لحكومة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل .

ومنذ الخمسينيات بدأت حكومة ابن سعود تسعى إلى نشر الأجهزة الإدارية المختلفة التي تضبط الأمن وتوفر الراحة والسعادة لعموم المواطنين ، وإذا رجعنا إلى تواريخ نشأة كل مؤسسة إدارية في حواضر بلاد بني شهر وبني عمرو نجد أولها بدأ منذ أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، وقد أشرنا إلى ذلك في القسم الرابع من هذا الكتاب ، وبخاصة ما يتعلق بمدينة النماص التي تعد الحاضرة الرئيسة لبلاد بني شهر وبني عمرو ، وإذا أمعنا النظر في جميع المؤسسات الإدارية في كل من تنومة وبلاد بني عمرو في الأجزاء السروية، وبلدة المجاردة في النواحي التهامية ، فإننا سوف نلاحظ توالي فتح هذه المؤسسات التي تعمل على خدمة المواطن . وفي زيارة لنا إلى بلاد بني شهر وبني عمرو خلال شهر شوال عام (١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م) ، ومحاولة زيارة بعض الإدارات الحكومية في تنومة والنماص وبني عمرو والمجاردة لاحظنا الفرق الشاسع في مبنى كل مؤسسة ، وفي عدد موظفيها والميزانيات التي تصرف لكل إدارة . وعند الاطلاع على بعض المذكرات والوثائق التي تعكس تاريخ هذه الإدارات منذ نشأتها وبخاصة الأوائل منها اتضح لنا البون الشاسع بين الماضي والحاضر، إذ تسود البساطة ومحدودية كل جهاز إداري عند بدايته ، ثم التطور والنماء الذي وصل إليه الآن . قس على هذا مستوى الدخل لكل موظف ، وشيوخ القبائل الذين كانوا يحصلون على معونات فقط من أفراد قبائلهم ، وغالباً ما تكون حبوباً ومواشيَ ، واليوم أصبح يصرف لكل فرد من أفراد المجتمع راتبٌ من الدولة ، إن كان موظفاً وإذا كان عاجزاً أو من شيوخ القبائل فإنه يدفع له مايكفيه من بيت المال .

٢- الأوضاع الاجتماعية التي تمت مناقشتها في القسم الثاني من هذا الكتاب تغيرت كثيراً ، وجرى على العديد منها التبدل ، فالمباني بجميع أنواعها تطورت في أحجامها ومساحاتها وتزويقها، وصار القائمون على إنجازها مؤسسات متخصصة في المقاولات والأيدي العاملة التي تقوم على بناء وتعمير جميع المستوطنات والأبنية ،

وكثيرٌ من العاملين بهذه المؤسسات ليسوا من أبناء البلاد ، وإنما هم وافدون من دول عربية شقيقة ، وأخرى إسلامية وصديقة ، وغالبيتهم من مصر ، والسودان ، واليمن ، والشام ، وتركيا ، وبنجلاديش ، والباكستان ، والهند ، وأحياناً من الفلبين ، وأندونيسيا وغيرها ، ونجد جميع أبناء حواضر المنطقة متساوين إلى حد ما في نوع أبنيتهم وسعة مجالسهم وغرفهم ، وأغلب السكان يسكنون بيوتاً حديثة في طلائها ، وموادها الصحية والكهربائية ، ونادراً ما تجد إنساناً لايمتلك المرافق الضرورية في منزله من مطابخ ودورات مياه ، وأحياناً أحواشاً أو حدائق تحيط بالمنزل . والسبب في هذا التوسع والعمران يعود إلى حرص الدولة ممثلة في صندوق التنمية العقاري على تقديم قروض ميسرة ، وبدون أرباح إلى معظم المواطنين ، كي يبنوا لهم منازل مريحة وفسيحة ، والمشاهد للقرى والمباني القديمة يجد عوامل الخراب والدمار أصبحت واضحة للعيان ، بل كثير من تلك المباني مثل الأسواق القديمة ، وبعض الحصون والمنازل ، أو الأسوار التي تحيط ببعض المواقع انطمرت ، ولا يرى إلا أثرها . وهنا تظهر مسؤولية الهيئة العليا للسياحة ، والبلديات ، والمحافظات ، وإمارات المناطق التي يجب أن تحافظ على هذا الموروث الشعبي والذي يعكس صورة من صور التاريخ الحضاري السابق .

وتحسنت أوضاع الناس في لباسهم وطعامهم وشرابهم ، وصار هناك من أنواع الألبسة والأطعمة ما يصعب حصره ، بل ظهرت الأسواق المتنوعة في أحجامها ومواقعها وتحتوي على آلاف الألوان والأنواع من هذه المواد . وكثير من الألبسة والأطعمة الموجودة في الأسواق صارت مستوردة من جميع أنحاء العالم ، بعد أن كانت في الماضي مقصورة على المنتجات والمواد المحلية ، وإن تم شراؤها قديماً فلا يتجاوز استيرادها من أسواق عسير ، والحجاز ، واليمن .

ومع ظهور هذا التطور في الملبوسات والأطعمة ، إلا أنه ظهر معها العديد من السلبيات التي لم يعرفها المجتمع من قبل ، فصار هناك العديد من الألبسة غير الشرعية التي يرتديها الرجال والنساء داخل وخارج البيت ، ويكون فيها تجاوزات شرعية تتعارض مع نصوص القرآن والسنة، وهناك من الرجال وبخاصة الشباب من يقلد غير المسلمين في طريقة لبسهم وتهذيب شعورهم وبعض الحركات والهيئات المعوجة ، ناهيك عن كثير من النساء أصبحن يلبسن ألبسة شفافة أو ضيقه أو شبه عارية ، أو موديلات لاتتوافق مع الشرع . وهذه الظواهر ليست في بلاد بني شهر وبني عمرو ، إنما أصبحت ظاهرة عامة في عموم البلاد السعودية ، بل عند معظم سكان البلاد العربية والإسلامية . وهذا الأمر حدث نتيجة للانفتاح الذي يعيشه العالم ، إلى جانب وسائل التعليم والإعلام التي لعبت دوراً بارزاً في تقارب سكان العالم في كثير من مظاهر حياتهم .

والأطعمة و الأشـربة التي تعددت وتنوعت في ألوانها ، وطريقة عملها وتقديمها في المنازل أو في المناسبات المختلفة ، أصبحت في كثير من الأحيان تصل إلى مرحلة التبذير الفاضـح وبخاصـة في أوقات الولائـم الكبيرة كالـزواج ، والأعياد وغيرها ، والمشـاهد والسـامع للمسـنين الذين عاصـروا أيام الفاقة والجوع قديماً يرى الحسرة والتأفف في أقوالهم ، وعدم رضـاهم مما يرونه من مبالغة في تقديم الأطعمة التي تفوق حاجة من يقدمهـا ، وبالتـالي يكون مصـدرها القذف في صـناديق القمامة ، وهـذا أمر يتعارض مع نصـوص القرآن والسنة . والشيء الجميل الذي أصـبحنا نشاهده ، هو ظهور بعض الجمعيات الخيرية أو المحتسـبين الذين يسـعون بعد كل مناسـبة إلى جمع ماتبقى من أكل وشراب ليتم توزيعه على الفقراء والمحتاجين ، وهذا الفعل الحسن يذكرنا بالتعاون على فعل الخير ، وهو جهد جليل يكاد يكون موجوداً في أنحاء المملكة العربية السعودية ، ونرجو أن تتضاعف جهود الخيرين حتى يصبح معمولاً به في كل حاضرة ومدينة وقرية وبادية من نواحي البلاد .

وإذا كان النـاس في الماضـي لهـم عادات وتقاليد وأعراف حسـنة مثـل : التكافل الاجتماعي ، والتعاون ، واحترام الصـغير للكبير ، وإغاثة الملهوف ، وإجارة المسـتجير ، وتبادل الأخبار في المجالس واللقاءات ، ونصـرة المظلوم ، وزيارة الأقارب ، والتشـاور بـين أفراد العشـيرة والقبيلة الواحدة ، وغيرهـا من الأعمال التي حث عليها الإسـلام وبخاصة إذا كانت لا تتعارض مع أصول الشريعة . واليوم نجد الكثير من هذه الصفات اندثـرت ، وقليلاً ما نجدها عند أبناء القريـة أو البلدة الواحدة ، فلم يعد هناك تكافل اجتماعـي بمفهومه السـابق ، وإذا كانت الدولـة تقوم ببعض النشـاطات المختلفة التي تساعد فيها الفقراء والمحتاجين وتندرج تحت مظلة التعاون والخدمات الاجتماعية ، إلا أن الذوق والإحسـاس بالمسؤولية تجاه الآخرين وبخاصة إذا كانوا أبناء ناحية أو منطقة واحدة أصـبح معدوماً ، والسبب في ذلك يعود إلى انتشار المال والثراء بين أيدي الناس، حتى صـاروا في عزلة عن بعضـهم البعض ، وتكاد تكون هذه الظواهر منتشرة في المدن والحواضـر الرئيسـة ، بعكس القـرى والأرياف التي لازال عندهـا البعض من المظاهر الاجتماعية الجيدة والقديمة ، ولكن مؤشرات التمدن بدأت تزحف إلى هذه المناطق كي تدرجها تحت جناح الانسلاخ من كل قديم ، والمناداة بالاستقلالية والانعزالية في جميع المظاهر الاجتماعية المختلفة .

وفي ظاهـرة الاحتفـالات المختلفـة نجد العامل الاقتصـادي الجيد الذي يعيشـه الناس قـد أثر في نـوع الأطعمة والألبسـة التي تتوفر في كل مناسـبة ، وربمـا دخل إلى مجتمعاتنا عادات لم يعرفها الأوائل مثل وجود الصـالات الخاصـة لإعداد أي احتفال ، وهذه الأماكن تتفاوت في مسـاحاتها ، ومواقعها ، وأدوات تجهيزها وأسـعارها . ووجود

مثل هذه المواقع جيدة من باب تقديم خدمات طيبة وبأسعار معقولة ، لكن الغريب وخاصة في عادات الزواج أنه ظهر العديد من المظاهر السيئة والخارجة عن حدود الشرع والعرف ، والدخيلة علينا من بلدان أخرى ، ومن تلك العادات الألبسة التي ترتديها بعض النساء والخارجة عن المألوف ، والبعيدة عن الحشمة ، حتى إن المرأة التي ترتدي مثل هذه الملابس تكاد تكون شبه عارية ، فلا تستر إلا أجزاء بسيطة من وسط جسمها ، أما غيره فهو شبه عار . وظهور ظاهرة التصوير للزوجة ، وأحياناً للزوج والزوجة ، وبآلات تصوير مختلفة ، ولا يتورع بعض السذج أو الساذجات من تصوير بعض النساء المشاركات في الزواج وهن في غفلة من أمرهن ، بالإضافة إلى إحضار بعض المغنيات والراقصات اللاتي يدفع لهن أموال كثيرة ، وإحضار بعض الديكورات والورود ، والحلوى والمشهيات الأخرى والغالية جداً في أسعارها .

والتحالفات القبلية السابقة أصبحت أثراً بعد عين ، وهذا بفضل الله عز وجل ثم بفضل جهود الدولة التي سعت إلى خدمة الفرد في شتى المجالات ، وحفظ دمه وعرضه وجميع حقوقه ، وأصبحت هناك مؤسسات إدارية تبدأ بالمحافظة (الإمارات السابقة) ، ومعها جميع الإدارات الحكومية الأخرى التي تتولى الإشراف على إدارة المنطقة بشكل منظم ، وذلك من أجل حفظ الأمن ، ودفع عجلة النمو والتطور لما فيه مصلحة البلاد .

٣- وإن نظرنا في أوضاع البلاد الاقتصادية ، فلم يعد هناك حرف رعي وزراعة وصناعات يدوية بمفهومها السابق ، والسبب هو توفر الخير عند الناس ، وانتشار مجال الوظيفة الحكومية ، وإذا تجولنا في جميع بلاد بني شهر وبني عمرو وجدنا الكثير من أفراد هذه البلاد قد هاجروا من ديارهم إلى مدن وحواضر أخرى في المملكة العربية السعودية ، من أجل الالتحاق بالوظائف الحكومية ، وعندئذ تحسنت أوضاعهم الاقتصادية ، وإذا كان آباؤهم قد كرسوا حياتهم في الأعمال الرعوية و الزراعية وأحياناً التجارة وبعض الحرف اليدوية ، فذلك من باب الحاجة، لأنه لم يكن لديهم أي وسيلة غير هذه الطريقة ، وبعد تدفق البترول في البلاد ، وتحسن الأوضاع الاقتصادية التنموية انعكس ذلك على الفرد والأسرة كل في عمله أو قريته . ومن يسأل عن بلدة النماص أو يقرأ عنها في مذكرة الأستاذ / محمد أحمد أنور المنشورة في القسم الرابع من هذا الكتاب ، ثم يطالع أحوالها ، أو أحوال أي حاضرة من حواضر بلاد بني شهر وبني عمرو اليوم فإنه يجد الفرق الكبير بين الماضي والحاضر ، ويشاهد كيف أصبحت التنمية تشمل جميع مجالات الحياة ، وهذا ليس إلا أنموذجاً صغيراً مما تعيشه جميع حواضر ونواحي البلاد السعودية في الوقت الحاضر .

والأحوال التجارية تقدمت تقدماً هائلاً في سعة الأسواق اليومية ،وتنوع المعروضات، وطرق المواصلات الكثيرة والمعبدة ، ووسائل النقل الآلية المختلفة في أحجامها وأنواعها. ولم يصبح هناك أي وجه للمقارنة بين تجارة الماضي والعهد الحالي ، فالتاجر الذي

يذهب من سراة النماص إلى المجاردة قديماً كان يستغرق يوماً كاملاً مشياً على الأقدام، وقد جربت هذا قبل أربعين عامًا عندما كنت أذهب مع عمي من قريتنا (آل رزيق) في السراة عبر منطقة الأصدار حتى سوق الأحد الأسفل في بلاد المجاردة وذلك لبيع بعض المحاصيل الزراعية مثل البطاطس والحبوب ، وكنا نستغرق حوالي (١٢) ساعة ذهاباً ومثلها إياباً ، واليوم أصبحت تقطع هذه المسافة بالسيارة في أقل من ساعة واحدة ، مع سهولة نقل الأمتعة والأغراض المختلفة .

٤ - وكان الجانب التعليمي والفكري فقيراً جداً ، فلا يوجد قديماً من يقرأ القرآن بشكل صحيح ، أو يكتب خطاباً ، أو خطبة سليمة خالية من اللحن ، وإن وجد بعض الفقهاء والمتعلمين فهم قليلون جداً ، ولا يمتلكون من أصول المعرفة والأدب إلا النزر اليسير . وتقع بلاد بني شهر وبني عمرو في معزل عن بلاد اليمن والحجاز التي تعد من مواطن العلم والثقافة في الجزيرة العربية ، وإن قدم بعض اليمنيين أو الحجازيين إلى بلادنا المعنية بالدراسة ، فربما من باب المرور بها أثناء السفر مابين مكة وصنعاء ، مع أن الطرق الرئيسة التي تربط اليمن بالحجاز تأتي من غرب أو شرق بلاد بني شهر وبني عمرو . ولا نجد وفرة في المعلومات التي تصور لنا أوضاع الحياة العلمية والفكرية بشكل دقيق في هذه البلاد ، وإن ذكرت بعض البيوتات العلمية أو النماذج القليلة من المتعلمين فذلك لا يكفي للخروج بصورة واضحة في هذا الجانب .

ومنذ منتصف القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي ، ظهر التعليم الحديث ، وافتتحت المدارس النظامية ، وتزايد أعداد الطلاب والمعلمين والمعلمات حتى أصبحوا في كل قرية وأسرة . وصار التعليم سائداً لكل الناس ، في جميع الأماكن مثل : المدرسة ، والمسجد ، والمنزل ، وأصبحت جميع وسائل الإعلام تصب في توسيع مدارك الفرد . وأصبح هناك من يحمل الشهادات العليا وفي شتى المجالات ، كما برز من يشارك في تحرير الصحف والمجلات ، أو يساهم في الأعمال الإذاعية والرائي (التلفاز) . وظهر من يعطي الدروس العامة والمفيدة ، ويؤلف ويحقق ويترجم الكتب والمدونات ، أو من يكتب الشعر والرواية والقصة ، أو من يساهم ويبدع في العلوم الطبيعية والعلمية مثل : الطب ، والفلك ، والهندسة ، والكيمياء ، والفيزياء ، وغيرها . وهناك من سافر من أبناء هذه البلاد إلى دول عديدة خارج الوطن كي يستزيد في التعلم، ويحصل على بعض الرتب العلمية والفنون والخبرات المختلفة .

وبلاد بني شهر وبني عمرو غنية بمواقعها الأثرية والتاريخية ، والمتجول في أرجائها يشاهد المحافظات ومراكز البلديات المحلية قد خصصت مواقع عديدة في جميع أجزاء البلاد كي تكون متنزهات يقضي فيها أهل البلاد والزوار أوقاتاً سعيدة مع أهلهم ورفاقهم ، والشيء الجميل أننا نلاحظ معظم هذه الموقع السياحية قد زودت بالكهرباء ، والطرق المعبدة الواسعة ، ولكن لازالت تحتاج إلى دعم أفضل في توفير دورات المياه الجيدة ، وأماكن الجلوس

المريحة ، وبعض المحلات التجارية التي تخدم السائح عن قرب بدلاً من الذهاب مسافات طويلة كي يحضر بعض حوائجه ومستلزماته من الأسواق الكبيرة داخل المدن والحواضر .

وعن المواقع التراثية والأثرية فلازالت تحتاج إلى عناية كبيرة من قبل الدولة وبخاصة الهيئة العليا للسياحة ، وكذلك المحافظات والبلديات المحلية . والمتنقل في ربوع بلاد بني شهر وبني عمرو يجد بعض الجهود الفردية لبعض المواطنين المحليين الذين أسسوا بعض المتاحف المتواضعة والمتباينة في مساحاتها ، ومحتوياتها ، ومواقعها، ومعظمها يوجد في الأجزاء السروية الممتدة من قرية آل الشيخ في بلاد بني عمرو شمالاً إلى بلدة تنومة في بلاد بني شهر جنوباً ومن تلك المتاحف ما يلي : جاري بن علي العمري بقرية آل الشيخ ، ومتحف وزارة التربية والتعليم بالنماص ، ومتاحف محمد بن علي المقر ، وظافر الشغيبي ، وعبد الرحمن العسبلي بالنماص ، ومتحف ابن سلام بقرية الميفا ببلاد العوامر ، ومتاحف فائز الشهري (دحدوح) ، والمطيور ، وسليمان بن محمد الشهري في تنومة . وربما هناك قرى تراثية ومتاحف لم نرها أو نسمع بها ، والقائمون على هذه المتاحف يشكرون على ما بذلوه ، لكنهم في اعتقادي يحتاجون إلى دعم وتوجيه حتى تصبح متاحفهم مراكز ثقافية معروفة ومرتادة من قبل المثقفين وزوار المنطقة . كما أن الجهات الحكومية ونخص الهيئة العليا للسياحة ، ووزارات الثقافة ، والتربية ، والبلديات ، والشؤون الاجتماعية ، والجامعات ، والمراكز البحثية ، تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في إنشاء مراكز ثقافية وحضارية واجتماعية في جميع المحافظات والمواطن الرئيسة في كل منطقة ، وهذا مما يساعد على حفظ الموروثات الشعبية ، وكذلك تنوير الأجيال الصاعدة بأهمية تراثهم ، وفلكلورهم ، وثقافة بلادهم منذ العهود الماضية حتى وقتنا الحالي .

ولازال هناك آثار قديمة في المنطقة مثل : النقوش ، والرسوم الصخرية ، وقرى قديمة ، ومقابر ، ومدرجات زراعية ، وطرق قديمة ، ومفردات ولهجات محلية ، وكثير من الموروثات التي تحتاج إلى دراسات علمية أكاديمية . وهذه مسؤولية الجامعات والمراكز العلمية التي يجب أن توفر النفقات المالية ، وتعين المختصين الأكاديميين الذين يعكفون على الجمع والدراسة والتنقيب عن مثل هذه المصادر المعرفية المتناثرة في جميع أنحاء البلاد السعودية . وإذا كانت أقسام الآثار في الجامعات أو الوزارات أو الهيئات المحلية قد قدمت بعض الشيء البسيط في هذا الجانب ، فلازال هناك الشيء الكثير والكثير الذي يجب أن يعمل ، ونأمل من الهيئة العليا للسياحة ، وكلية الآثار والسياحة في جامعة الملك سعود أن تبذل جهوداً مضاعفة حتى نرى المناطق المنسية في هذا المجال، مثل : مناطق عسير ، ونجران ، وجازان ، والباحة وقد نالها بعض الرعاية والاهتمام في دراسة آثارها وتراثها الذي لازال مدفوناً في أرضها وبين جبالها وأوديتها ووهادها. والله من وراء القصد . تدوين : غيثان بن علي بن عبد الله بن جريس الجبيري الشهري. في ليلة الإثنين (١٤٢٧/١٢/١٨هـ) .